**المحاضرة الثانية:الشمول المالي**

**أولا: نشأة وتطور الشمول المالي:**

تجدر الإشارة إلى ضرورة التفريق بين التخلي الاختياري عن السعي وراء استخدام المنتجات والخدمات المالية بسبب انعدام الحاجة إليها ، أو لأسباب ثقافية أو عقائدية ،وبين عدم الوصول إليها وعدم استخدامها بسبب عدم توافرها أو سبب عدم القدرة على امتلاكها . سيتم من خلال الجدول الموالي عرض أهم المحطات التي مر بها استخدام مصطلح الشمول المالي:

**الجدول 01: نشأة وتطور استخدام مصطلح الشمول المالي :**

|  |  |
| --- | --- |
| أهم الملامح والسمات | السنة |
| - ظهور مصطلح الشمول المالي لأول مرة في دراسة " ليشون وثرفت" عن الخدمات المالية في جنوب شرق انجلترا تناول فيها أثر إغلاق فرع أحد البنوك على وصول شكان المنطقة فعليا للخدمات المصرفية . | 1993 |
| - استخدام مصطلح الشمول المالي لأول مرة بشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوافرة. | 1999 |
| - ازدياد الاهتمام بالشمول المالي في أعقاب الأزمة المالية العالمية ; حيث التزمت الحكومات المختلفة بتحقيق الشمول المالي ، من خلال تنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات المالية وتمكينهم من استخدامها بالشكل الصحيح .  - حث مزودي الخدمات المالية على توفير خدمات متنوعة بتكلفة منخفضة.  - تبني مجموعة العشرين هدف الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسة في أجندة التنمية الاقتصادية والمالية .  - اعتبار البنك الدولي تعميم الخدمات المالية وتسهيل وصول جميع الفئات إليها ركيزة أمن أجل محاربة الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك  - إنشاء مؤشر عالمي يعرف بالاشتمال المالي العالي (findex global) لأكثر من 140 دولة حول العالم.  - تم إنشاء تحالف من أجل الشمول المالي (A F L) | 2008 |
| - إطلاق مجموعة البنك الدولي " البرنامج العالمي للاستفادة من روح الابتكار من خلال تعميم الخدمات المالية ، مع تركيز إضافي على أنظمة الدفع ومدفوعات التجزئة المبتكرة.  - إطلاق العديد من المؤسسات العالية ( مثل المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء(c –GAP) ومؤسسة التمويل الدولية (I F C) برامج تعمل على تحقيق الشمول المالي. | 2013 |

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على ( عبد الله ، 2016 ، صفحة 15) ' عبد الغفور السامرائي ،2018 ، صفحة 9).

**ثانيا : تعريف الشمول المالي :**

- الشمول المالي مفهوم يهدف إلى تعميم المنتجات المالية والمصرفية على العدد الأكبر من الأفراد والمؤسسات ، خصوصا فئات المجتمع المهشمة من ذوي الدخل المحدود ، وذلك من خلال القنوات الرسمية و إبتكار خدمات مالية ملائمة وبتكاليف منافسة وعادلة ، لتفادي لجوء تلك الفئات إلى القنوات والوسائل غير الرسمية التي لا تخضع للرقابة والإشراف .

كما يمكن تعريف الشمول المالي على أنه : إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع بمؤسساته وأفراده وبالأخص تلك المهشمة منها ، ومن خلال القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات المصرفية والتوفير ، وخدمات الدفع والتحويل وخدمات التأمين ، وخدمات التمويل والائتمان وابتكار خدمات مالية أكثر ملائمة وبأسعار منافسة وعادلة ، بالإضافة إلى العمل على حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية وتشجيع تلك الفئات على إدارة أموالهم و مدخراتهم بشكل سليم .

**ثالثا :أهمية الشمول المالي:**

تتجلى أهمية الشمول المالي من خلال ما يلي :

- يساعد الشمول المالي العائلات على الادخار من أجل التقاعد أو حالات الطوارئ غير المتوقعة وتغطية النفقات المتكررة مثل الإيجار، فهو يحسن الدخل ويزيد من المدخرات ، وبالتالي تمكين الفئات المحرومة من توفير ضروريات الحياة مثل الرعاية الصحية ، والتعليم والطعام وتنمية أعمالهم .

- يلعب النفاذ للتمويل والخدمات المصرفية دورا مهما في التقليل من حدة التقلبات التي تنتاب مستويات الإنفاق بشقيه الاستهلاكي والاستثماري ، ومن ثم التخفيف من حدة تقلبات دورات الأعمال والناتج المحلي الإجمالي .

- يلعب الشمول المالي دورا هاما في تدعيم الاستقرار المالي ، حيث إن اعتماد الأسر في تعاملاتهم المالية على البنوك يزيد من حجم الودائع المتوفرة لدى البنوك مما يرفع من قدرة البنك على امتصاص الصدمات خاصة في فترات الضغط.

- الشمول المالي يعزز التمكين الاقتصادي ، والذي بدوره يحسن الرفاهية الشاملة مع توفير اللبنات الأساسية لمزيد من النمو ،

- كما أن الشمول المالي يؤدي إلى زيادة سرعة دوران النقود وتنشيط الدورة الاقتصادية ، و يزيد من فعالية السياسات الحكومية ، وتحسين بيئة العمل وزيادة مستويات كفاءة أسواق السلع والخدمات .

- يساعد الشمول المالي على تقليل حجم الاقتصاد غير الرسمي مما يؤدي إلى توفير شفافية أكبر في المعاملات المالية من خلال آليات الرقابة والإشراف وتفعيل دور هيئات الاستعلام المالي .

**رابعا: مؤشرات الشمول المالي:**

إن مؤشرات الشمول المالي تتمحور حول ثلاث مؤشرات رئيسية ، تتمثل في :

-1- **الوصول** **المالي** : يشير هذا البعد إلى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات المالية ، وشمل هذا المؤشر مجموعة من المقاييس أهمها عدد الحسابات المصرفية للبالغين ، بطاقات الائتمان المفتوحة ، بطاقات الخصم للبالغين ، وعدد الهواتف الذكية .

-2- **الانتشار** **المصرفي** : يعبر هذا المؤشر على مدى انتشار الذي يحققه القطاع المصرفي من حيث توزيع الوحدات المصرفية على المناطق الجغرافية بمختلف المناطق الجهوية ، كذلك سهولة الوصول المالي من خلال الأجهزة الرقمية المستحدثة ، والتي تعمل على تقديم الخدمات المالية بنقلها للوكالة ، ويتم قياس هذا البعد من خلال عدد الفروع المصرفية وعدد ماكينات الصراف الآلي ،

-3- **استخدام** **الخدمات** **المالية**: ويتم قياسه بمؤشر الائتمان الممنوح للقطاع الخاص كجزء من الناتج المحلي الإجمالي و مؤشر ودائع القطاع الخاص لجزء من الناتج المحلي الإجمالي.

يشمل الجدول الأتي أبعاد الشمول المالي ومؤشرات قياسية .

|  |  |
| --- | --- |
| مؤشرات قياسها | الأبعاد |
| **- نسبة البالغين الذين لهم حساب مالي في المؤسسات مثل البنوك ، ومكاتب البريد ومؤسسات التمويل الصغرى**  **- الغرض من الحسابات (شخصية أو تجارية)**  **- عدد المعاملات ( الإيداع والسحب)**  **- طريقة الوصول الى الحسابات المصرفية ( مثل أجهزة الصراف الألي –فروع البنك)** | استخدام  الحسابات  المصرفية |
| **- النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلال 12 شهرا الماضية باستخدام المؤسسات المالية الرسمية .**  **- النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلال 12 شهرا الماضية باستخدام مؤسسة توفير غير رسمي أو أي شخص خارج الأسرة.**  **- النسبة المئوية للبالغين الذي قاموا بادخار خلاف ذلك على سبيل المثال في المنزل خلال 12 شهرا الماضية .** | الادخار |
| - النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في 12 شهرا الماضية من مؤسسة مالية رسمية.  **- النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في 12 شهرا الماضية من مصادر تقليدية غير رسمية بما في ذلك الاقتراض من الأسرة والأصدقاء.** | الاقتراض |
| **- النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي لنلقي الأجور أو المدفوعات الحكومية في 12 شهرا الماضية.**  **- النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي لتلقي أو إرسال الأموال إلى أفراد الأسرة الذين يعيشون في أماكن أخرى خلال 12 شهرا الماضية .**  **- النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا الهاتف المحمول لدفع فواتير أو إرسال أو تلقي أموال في 12 شهرا الماضية.** | المدفوعات |
| **- النسبة المئوية للبالغين الذين يقومون بتأمين أنفسهم .**  **- النسبة المئوية للبالغين الذين يعملون في الزراعة والغابات أو صيد الأسماك ويقومون بتأمين أنشطتهم ( محاصيلهم ومواشيهم ) ضد الكوارث الطبيعية ( هطول الأمطار والعواصف)** | التأمين |

المصدر : جلال الدين بن رجب ، احتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية.

**خامسا :أهمية التكنولوجيا المالية ودورها في تحقيق الشمول المالي :**

تتميز التكنولوجيا المالية بأنها أسرع وأرخص وأسهل ويمكن لعدد اكبر من الأفراد الوصول إليها ، حيث لا يحصل حوالي 160 مليون نسمة أو 63% من البالغين في العام العربي على خدمات مالية رسمية ، ولا يتعامل نحو 40% من الفقراء مع المصارف بسبب ارتفاع التكاليف أو بعد المسافات أو المتطلبات المرهقة والمعقدة لفتح حساب مالي . كما تلعب التكنولوجيا المالية دورا مهما في التصدي للتحديات الحرجة أمام تعزيز الشمول المالي والنمو الاحتوائي وتنويع النشاط الاقتصادي ، من خلال الابتكارات التي تساعد على تقديم الخدمات المالية للشريحة الكبيرة من السكان التي لا تتعامل مع الجهاز المصرفي ، وتسهيل إتاحة مصدر التمويل البديلة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة . كما تساهم التكنولوجيا المالية في تحقيق الاستقرار المالي ، من خلال استخدام التكنولوجيا في ضمان الامتثال للقواعد التنظيمية وإدارة المخاطر ، ويمكنها تيسير التجارة الخارجية والتحويلات ، بتوفير آليات تتسم بالكفاءة وفعالية التكلفة للمدفوعات العابرة للحدود ، كما يمكن أن يؤدي استخدام وسائل الدفع الالكترونية إلى رفع كفاءة عمليات الحكومة .

تعمل معظم شركات التكنولوجيا المالية تحت شعار تمكين المستبعدين ماليا ، وإن المقياس الحقيقي لنجاح التكنولوجيا المالية كصناعة أو قطاع لايكمن في تطوير أداة أخرى لتامين الراحة لعملاء المصارف ، ولكن في مدى مساهمتها في تعزيز الشمول المالي للفئات المستبعدة ماليا وتحسين فرص الحصول على التمويل خصوصا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر .

**سادسا : التحديات التي تعيق التوسع في الشمول المالي:**

توجد العديد من المعوقات التي تحد من انتشار واتساع قاعدة الشمول المالي في العديد من الدول ، والتي تؤثر على جانبي العرض والطلب في مجال الخدمات المالية ، منها مايلي:

- ضعف الجهود الترويجية الخاصة بسياسة الشمول المالي من أجل التعريف بالفوائد التي ستعود على المواطن والدولة في حالة تطبيقه ;

- نقص الثقافة المالية أي ارتفاع مستوى الأمية المالية التي يترتب عليها جهل بعض المواطنين بالخدمات المصرفية والمالية.

- تدني مستوى دخل المواطنين بشكل لايسمح التعامل مع المؤسسات المالية الرسمية ،

ارتفاع تكاليف المعاملات وانعدام الضمانات اللذان يعتبران حاجزين هامين أمام الفقراء للحصول على الخدمات المالية من المؤسسات المالية الرسمية وبالتالي لجوئهم للائتمان البديل المقدم من القطاع المالي الغير الرسمي مثل الأهل والأصدقاء وأصحاب المحلات التجارية والمرابين.

- الافتقار إلى بنية تحتية مالية متينة في بعض الدول منها العربية والتي تحد من فرص النفاذ للتمويل والتي يتمثل أهمها في وجود نظم كفاءة للاستعلام الائتماني والرهونات والإقراض المضمون حقوق الدائنين .

- ضعف الانتشار المصرفي والذي يمنع الوصول الفعلي لنقاط خدمة الأفراد الذين يبحثون عن الخدمات المالية الرسمية خاصة في المناطق الريفية .

**سابعا :آليات تعزيز الشمول المالي:**

مازالت هناك العديد من الفرص المتاحة التي يمكنها أن تساهم في تحسين وصول الخدمات المالية إلى عدد أكبر من الأفراد والمنشآت من خلال تعزيز الشمول المالي بتقليص الفجوة الموجودة بين العرض والطلب يمكن تحقيق ذلك من خلال مجموعة من الآليات نذكر منها :

- تحسين فرص الحصول على الخدمات المالية:

- التثقيف المالي.

- بيئة تشريعية مواتية .

- رقمنة الخدمات المالية.

- البيانات والأبحاث.